
ملخص كتاب
إعلاء البخاري
تثبيت مكانة الإمام البخاري وصحيحه
من خلال رد الشبهات حولهما
سلف للبحوث والدراسات
إعْلاءُ البُخَاري
تثبيت مكانة الإمام البخاري وصَحيحه
من خلال رد الشبهات حولهما
إعداد
عبدالقادر بن محمد جلال
تحرير وتقديم
د.علي بن محمد العمران

::: الفصل الأول :::

الشبهات المثارة على الإمام البخاري



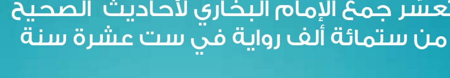
١ البخاري أعجميّ الأصل، والعجمة تمنعه من تمام الفهم والتحقيق

أن العربية ليست عرقًا، وإنما هي لسانٌ ولغةٌ، فلا يمنع ذلك أن يبرع فيها ويتقنها من لم يكن من أهلها، وقد برع في لسان العرب (خاصة) كثيرٌ من العلماء الذين لم يكونوا من أصل عربي، مثل: شيخ العربية سيبويه، ومثل أبي علِيّ الفارسي.

أنه اتفقت أقوال كبار أئمة العلم في عصره على الثناء عليه، وأطبقت على الإشادة بفقهه وفهمه وحفظه، وهذا مما يؤيد ضمنًا سلامة عربيّته، وتمكّنه منها.

أنه بلغ الشهرة في سن مبكرة، ورحل كثيرًا، وهو مع طول الرحلة، وإطباقِ الشهرة، وكثرة الآخذين عنه= لم يُعرف أن تُكلم فيه من تلك الناحية، أو نبزه بقدحٍ أو ثلمٍ في إمامته ولا عربيّته.

أن من جملة الأساليب التي ذكرها أهل البيان، فيمن يروم الفصاحة، ويتحرى البلاغة: أن يصرف همَّه إلى حفظ القرآن الكريم، وكثير من الأخبار النبوية، وعدة من دواوين فحولِ الشعراء ممّن غلب على شعرِه الإجادة في المعاني والألفاظ.



٢ تعسّر جمع الإمام البخاري لأحاديث الصحيح من ستمائة ألف رواية في ست عشرة سنة

- أن مبنى ذلك على قوة الذاكرة، وسعة الحفظ، وهي من الأمور المشهورة عند الأمم، عُرفت عن العرب وغيرهم.

- أن قول الإمام البخاري السابق من دلائل ذكائه، وقوة ذاكرته، وكثرة محفوظاته، وهذا ما شهد به شيوخه وأقرانه الذين رأوه وعاصروه، وأخذ عنهم وأخذوا عنه، قال عن نفسه: «كتبت عن ألف شيخ وأكثر، عن كل واحد منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديث إلا وأذكر إسناده».

أنه بلغ الشهرة في سن مبكرة، ورحل كثيرًا، وهو مع طول الرحلة، وإطباقِ الشهرة، وكثرة الآخذين عنه = لم يُعرف أن تُكلم فيه من تلك الناحية، أو نبزه بقدحٍ أو ثلمٍ في إمامته ولا عربيّته.

أن الإمام البخاري ما بلغ تلك المنزلة الرفيعة في العلم والفهم والإمامة والنقد، إلا لجملة أسباب اجتمعت فيه منها: نقاء سيرته، وصفاء سريرته، وطيب روحه، وزكاء أنفاسه وما تميز به من النبوغ المبكر والذكاء المفرط.

أن فهم طريقة المحدِّثين في عدِّ الحديث ترفع الإشكال في ذكر هذا العدد الضخم، فعدّ الحديث عندهم إنما هو بحساب كل سند وطريق مختلف؛ قال ابن الصلاح في شرح عبارة البخاري: «هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عُدّ الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين».

٣ كلامُ جماعة من كبار الحفاظ في الإمام البخاري مثل: الذهْلي وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين

كان الداعي إلى كلام الذهلي في الإمام البخاري، ثم تبعه أمثال أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، هو الزعم بأن الإمام البخاري ممن يقول: «إن اللفظ بالقرآن مخلوقٌ». قال محمد بن يحيى الذهلي: «قد أظهر هذا البخاريُّ قولَ اللفظية، واللفظية عندي شرٌّ من الجهمية». فبان من هذا أن كلام الذهلي فيه ومن تبعه، لم يكن متوجهًا إلى الطعن في إمامته، بل كان لقضية تتعلق بمسألة لا تعلّق لها سواء ثبت كلام خصومه أو لم يثبت.

أن قول هؤلاء الأئمة في الإمام البخاري لا يُعدُّ جرحًا في إمامته، ولا قدحًا في صحيحه، وذلك لما يلي: أن الأمة أجمعت على إمامته، وثقته، وفضله، ومخالفة من خالف في ذلك لا تضر، وأن مجرد ترك الرواية عن الإمام البخاري لم يكن من أجل جرح في عدالته، أو اتهام لضبطه من جهة الرواية، أو قدحًا في إمامته وأنه على فرض أن الإمام البخاري أخطأ في اجتهاده، فإن الحافظ الكبير، والإمام المجتهد، يغتفر له ما لا يغتفر لغيره، وأن هفوته لا تنزله عن إمامته، ولا تنقص من مرتبته.

أن للإمام البخاري مقصودًا صحيحًا، يوافق عليه، وإطلاق القول بأنه يقول: إن لفظه بالقرآن مخلوقٌ، غير صحيح، أما قوله: (لفظي بالقرآن مخلوقٌ فهو كذابٌ، فإنيَ لم أقل هذه المقالة، إلا أني قلت: أفعال العباد مخلوقة) فلم يكن مقصود الإمام البخاري في اللفظ هو اعتقاد اللفظية الذين يعتقدون أن جبريل إنما جاء بكلام مخلوق، وهو هذا القرآن المؤلف من الحروف العربية، وأن الله تعالى لم يتكلم بالحروف.

::: الفصل الثاني :::

الشبهات المثارة على تصنيف الصحيح ورواياته

 ١ أن الإمام البخاري مات قبل أن يُبيّض صحيحه

أن الإمام البخاري مكث في تصنيفه ست عشرة سنة، واستغراق التصنيف هذا الزمن الطويل دليلٌ أيضًا على أنه لم يكتب شيئًا في الصحيح إلا بعد التحرّي والتثبت.

أن الإمام البخاري حدَّث بكتابه الصحيح في البلدان مرارًا، وسمعه منه أممٌ وخلائق، وهو قد حدث به مبوبًا مرتبًا، ولا يمكن أن يتركه لاجتهاد النساخ.

أن الإمام البخاري لما خرج من نيسابور، وتوجه إلى بخارى، بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارى إلى الإمام البخاري: «أن احمل إليَّ كتاب الجامع والتاريخ وغيرهما لأسمع منك»، فرد عليه الإمام البخاري بقوله: «أنا لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة؛ فاحضرني في مسجدي أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس؛ ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة؛ لأني لا أكتم العلم».

أنه اشتهر عن الإمام البخاري فقهه الدقيق في تراجم أبواب صحيحه، مما يدل على شفوف ذهنه، وثاقب فهمه، ودقة استنباطه، وبراعته في استخراج الحكم أو الإشارة للمسألة التي يتضمنها الحديث، ومع هذه الدقة العجيبة، والترتيب المتقن بين أبواب الكتاب الواحد؛ لم يذكر أحدٌ من العلماء أن رواة الصحيح هم من قاموا بترتيبه، وإلا لما اتفقوا على ترتيب واحد، ولَوَقع بينهم اختلاف في نُسَخهم للكتاب

٢ عدم وجود نسخة الصحيح التي كتبها الإمام البخاري بخطه

أن الفربري قد وقف على أصل الإمام البخاري، واطلع عليه وقد نص على ذلك غير واحد من أهل العلم، فقد قال أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي: «انتسخت كتاب البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري».

أن الفربري سمع الصحيح من الإمام البخاري ثلاث مرات وبناءً على اختصاص الفربري بالإمام البخاري، وكثرة سماعهُ لكتابه الصحيح منه، ووقوفه على نسخة الإمام البخاري الأصل؛ تكون روايته نسخة طبق الأصل لما استقر عليها صحيح البخاري.

هل لفقدان النسخة الخطية للإمام البخاري من كتابه الصحيح أثر على ثبوت الصحيح ونصوصه؟

- أن هذا ليس خاصًا بكتاب الإمام البخاري، فوجود النسخة التي بخط المؤلف عزيز في الكتب القديمة بصفة عامة.

- أن الأحاديث الموجودة في كتاب الصحيح، لم ينفرد بها الإمام البخاري، بل رواها غيره من أئمة الحديث، وأخرجوها في مصنفاتهم وكتبهم.

- أن العلماء الذين انتقدوا بعض أحاديث الصحيح، لم يتعرضوا لهذا الجانب، لعلمهم أنه أمر غير طاعن في ثبوت أحاديث الصحيح ونصوصه.

- أن الطريق المعتمد عند المحدثين في ثبوت الحديث (خاصةً) هو الرواية، فقد كان العصر عصر رواية، وسماع للحديث، ورحلة من أجل لقاء الشيوخ، وحضور مجالس الإملاء، وعناية بالسند.

٣ تعدد روايات الصحيح ووجود اختلافات وزيادات فيما بينها

صور الاختلاف الواقعة:
١- اختلافات عامة: تتمثل في ترتيب الكتب وأسمائها، أو زيادة بعض الأحاديث، وتقديمها أو تأخيرها.
٢- اختلافهم في الأسانيد.
٣- اختلافهم في المتون.

وقد نظر العلماء إلى هذه الاختلافات الواقعة في الروايات باعتبارات متعددة، نوجزها في النقاط التالية:

- أن هذه الاختلافات الواقعة في روايات صحيح البخاري التي هي من قبيل الأوهام والأخطاء، إنما هي (في الغالب) من قِبَل الرواة وليست من الإمام البخاري، كما نص عليهِ الأئمة النقاد.

- أن الاختلافات التي تتعلق بترتيب الكتب وأسمائها، أو تقديم بعض الأحاديث، وتأخيرها، أيضًا هي من قبيل اجتهاد الرواة الذين انتسخوا من الكتاب نسخًا متعددة، ويمكن من خلال المقارنة بين الروايات معرفة ترتيبها ومواضعها الأقرب إلى وضع الإمام البخاري.

- أن ما يتعلق بالاختلافات الواقعة في الأسانيد، وهي مع كثرتها نسبيًا مقارنة بغيرها، فلا يوجد فيها ما يترتب عليه تغيير المعنى، إلا في مواضع قليلة، وقد تكفَّل العلماءُ والشُّرّاح بتوجيهها وبيانها، وإزالة الإشكالات الواقعة فيها.

- أن الوقوف على هذه الاختلافات يُعين المختص على حل الإشكالات الواقعة في الأسانيد، منْ وَصْل المنقطع، وإرسال الحديث أو وصله، وتبيين سماع المدلس، وإزالة الاضطراب الواقع في السند، والوقوف على أسماء الرُّواة المهملين في الإسناد (وخاصة شيوخ البخاري) ومن أجل ذلك اعتنى ابن حجر بها.

::: الفصل الثاني :::

الشبهات المثارة على تصنيف الصحيح ورواياته

٤ رواية البخاري للحديث بالمعنى واختصاره للحديث

الفرع الأول: رواية الإمام البخاري الحديث بالمعنى:

- أن الأصل الرواية باللفظ، وأن الراوي لا يلجأ إلى الرواية بالمعنى إلا عند تعذر إتيانه باللفظة المروية، وأما بالنسبة للإمام البخاري فقد كان مشهودًا له بقوة الحفظ، واستحضاره للأسانيد، ومعرفته للعلل الدقيقة، ومن كانت هذه صفته لا يصعب عليه إقامة متن الحديث وأداؤه على وجهه.

- أن نص هذه الحكاية عامٌ، فهو يشمل الصحيح وغيره، ولا يصح حمله على أحاديث الصحيح ووقوع الرواية فيه بالمعنى بكثرة؛ لما عرف من دقة الإمام البخاري في كتابه، وشدة التوقي في تصنيفه، وحرصه على إجادته وإتقانه.

- أن هذه الحكاية ليس فيها ما يدل على أن الإمام البخاري كان يضع لفظةً مكان أخرى، أو يبدل بين كلمة وغيرها، وإنما غاية ما يدل عليه أنه قد يختصَر لفظ الحديث، فلا يرويه بتمامه في كل موضع، بل يقتصر على موضع الشاهد منه، وهذا الصنيع لا إشكال فيه، بل هو دليلٌ على جودة الفهم، وقوة الفقه.

الفرع الثاني: وجود أحاديث مروية بالمعنى، وهي من تصرفات الرواة:

- أن رواية الحديث بالمعنى تكون في نطاقٍ ضيق، مقتصرةً على الأحاديث القولية فقط، ولا تَشمل الأحاديث الفعلية والتقريرية.

- أن الرواية بالمعنى لا تشمل اللفظ النبوي كله، بل قد تكون في كلمة أو كلمتين، أو أكثر إن كان الحديث طويلًا، وقد تكون اللفظة المروية بالمعنى لا تؤثر على حكم فقهي، مثل: جاء وأتى، وقعد وجلس، فمثل هذه الصورَ لا تعد قدحًا في الحديث المروي بالمعنى.

- أن الرواية بالمعنى إنما تكون سببًا لتعليل الحديث إذا غيرت معنى الحديث كليًا، أما إذا لم تغير المعنى الأصلي للحديث (وذلك بتغيير الألفاظ بما يرادفها، أو التعبير عن اللفظ بما يتجوز به عنه، أو بالتقديم والتأخير) فإن ذلك لا يكون سببًا لتعليل الحديث ورده.

- أن من منهج الإمام البخاري رد الحديث الذي روي بالمعنى إذا أدى روايته بالمعنى إلى تغيير المعنى الأصلي للحديث، فحكم الإمام الناقد على حديثٍ معينٍ بالصحة يقتضي صحة متنه ومعناه.

الفرع الثالث: تقطيــع الحديث واختصاره، وتفريقه على مواضع:

ما يتعلق بتكرار الحديث: أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر، فالمقصود منه أن يخرج الحديث عن حدِّ الغرابة وأنه صحح أحاديث على هذه القاعدة يشتمل كل حديث منها على معان متغايرة، فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأولى.

ما يتعلق باختصار الحديث وتفريقه أنه إن كان المتن قصيرا أو مرتبطا بعضه ببعض، وقد اشتمل على حكمين فصاعدا، فإنه يكرره بحسب ذلك مراعيا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية.

::: الفصل الثالث :::

الشبهات المثارة على أحاديث الصحيح وحجيتها

١ البخاري ليس معصومًا، فلا يصح وصف جميع أحاديثه بالصحة

- أن أهل السنة لا يوجبون عصمةَ لغير الأنبياء والرسل، فالعصمة عندهم من خصائص الأنبياء، وأبرز صفات الرسل، وهذا أمر متفق عليه عندهم.

- أن الذي أفاده إخراج الإمام البخاري للحديث هو العلم النظريَّ الذي يكون بعد الفحص والتأمل، ويحصل هذا العلم لأهل كل فن وعلمائه، وليس لعامة الناس، وعامة الناس تبع لهم.

- أن علماء الفنَّ حين حكموا بالصحة على أحاديث صحيح البخاري، لم يحكموا بذلك من منطلق عصمة الإمام البخاري، فإن هذا لم يقله أحدٌ، فضلًا عن نقله عن عالم، وإنما حكموا بصحة أحاديث صحيح البخاري لوجود عدد من الأسباب مثل إجماع العلماء على صحة أحاديث صحيح البخاري، ووجوب العمل بما فيه.

٢ بُعدُ وقوع الإجماع على صحة جميع أحاديث الصحيح

الفرع الأول: القول باستحالة الوقوف على الإجماع، كما قاله بعض الأصوليين:

أن المراد بالإجماع في هذه المسألة: إجماع المحدثين وأهل الصنعة والفن من العلماء والنقاد والحفاظ، وهذا الإجماع خاصٌ، ويمكن وقوعه، والوقوف عليه.

الفرع الثاني: نقدُ بعض الحفاظ لأحاديث الصحيح وهذا يعني عدم وقوع الإجماع على صحتها:

أن الإجماع وقع على الأحاديث التي لم تنتقد وهي غالب أحاديث الصحيح.

أن غالب انتقادات الأئمة للأحاديث الواقعة في الصحيحين أو أحدهما غير قادحة؛ لأنها انتقاداتٌ إسناديةٌ، راجعةٌ إلى الطعن في الرواة، أو أسانيد المرويات، بينما يكون الحديث ثابتًا من طرق أخرى أو يكون من صحيح حديث الراوي.

٣ أن أحاديث الصحيح من قبيل أخبار الآحاد

أن أخبار الآحاد يجب العمل بها بدلائل كثيرة جدًا. وأن المعروف والمشهور عن النبي ﷺ الاكتفاء بإرسال رسولٍ واحدٍ إلى القبائل، وإلى الملوك.

أن الواجب على المكلف العمل بالظاهر الذي ثبت عنده، فهو غير مطالب بما لم يبلغه علمه بعد الفحص والتحري، ولا البحث فيما لا يمكن الوقوف عليه.

٤ وجود الإسرائيليات في الصحيح مما يرويه مسلمة أهل الكتاب

أن الأصل في رواية الصحابي أو التابعي لنص معين (من غير تمييز)؛ أنه راو لحديث نبوي شريف صادر من النبي، فإذا روى شيئًا مما يوافق ما يوجد عند أهل الكتاب، فإنه محمول على هذا الأصل؛ «لأنه بصدد بيان شريعتهم فلا يظن بهم النقل عن غيرها، من غير تمييز لذلك.

و أن الصحابة وأئمة التابعين كانوا أصدق الناس لسانًا، وأنقى الأمة قلوبًا، وأنصح البرية للرسول ﷺ ولازم القول بهذه الشبهة الطعن في دين الصحابة والتابعين، وتكذيبهم في جميع مروياتهم

٥ وجود بلاغات وتعاليق وآثار في الصحيح

أن الحفاظ الذين انتقدوا بعض الأحاديث الموجودة في صحيح البخاري، لم يتعرضوا إلى انتقاد البلاغات والمعلقات والمراسيل والآثار؛ لعلمهم أنها غير داخلة في شرط الكتاب الصحيح.

أن الأحاديث المعلقة في الصحيح ليست كلها ضعيفة، وصور المعلق فهو على صورتين: إما بصيغة الجزم (فهو صحيح إلى من علقه عنه)، وإما بصيغة التمريض (فيه ما هو صحيح وإن تقاعد عن شرطه إما لكونه لم يخرج لرجاله أو لوجود علة فيه عنده، ومنه: ما هو حسن، ومنها: ما هو ضعيف).





::: الفصل الرابع :::

الشبهات المثارة على الرواة في صحيح البخاري

١ تأثره بالسلطة في قلة الرواية عن أهل البيت

- أن المعروف من سيرة الإمام البخاري قلة اختلاطه بالناس، وترك غشيان أبواب الخلفاء، وعدم الدخول على الولاة.
- أن الإمام البخاري أخرج في صحيحه روايات عدة من مرويات أهل البيت خصص في صحيحه أبوابًا في مناقب أهل البيت، وذكر فيها الأحاديث الواردة في فضائل علي بن أبي طالب وغيره من أهل البيت.

٢ بكثرة إخراجه عن أبي هريرة لأنه كان من عمال بني أمية

- أن الإمام البخاري عاش في عهد الدولة العباسية، فقد ولد سنة (١٩٤هـ)، بعد وفاة هارون الرشيد بعام واحد، أي: بعد زوال الدولة الأموية .
- أن الدولة العباسية كانت من أشد الدول معاداة للدولة الأموية، فكيف يتصور أن يتأثر الإمام البخاري بالدولة الأموية، ويكثر من الرواية عن أبي هريرة انتصارا لها(على زعمهم)، مع وجود الدولة العباسية، والإمام البخاري لم يكن محابيًا للعباسيين .

٣ إخراجه عن رواة تُكلّم فيهم من جهة العدالة والضبط

- أن الإمام البخاري من أئمة الحديث المشهود لهم بسعة العلم في الرجال والأسانيد والتواريخ والعلل.
- أن الإمام البخاري لا يخرج عن الراوي الذي لا يقدر على تمييز صحيح حديثه من ضعيفه.
- أن الإمام البخاري قد يخرج عن الراوي المتكلم فيه؛ باعتبار ضعف النقد الموجه إليه، أو لاعتبارات أخرى.
- أن كثيرا من هؤلاء الرواة المتكلم فيهم، والذين أخرج لهم الإمام البخاري، هم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم، وعرف أحوالهم، واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من موهومها.

٤ إخراجه عمن وصف بالبدعة

- أن العبرة في الراوي على صحة حديثه وإتقان حفظه، ومن رمي ببدعة إذا كان صادقا في روايته، ضابطا لحديثه، فلا يوجد ما يمنع من قبول روايته، والمتتبع لأحوال الرواة يرى بعضًا من أهل البدع موضعًا للثقة والاطمئنان، وإن كان داعية.
- أن الرواية عمن خالف أهل السنة في قول أو عمل هو مذهب كثير من المحدثين النقاد، ولو ترك حديث كل مبتدع أو من رمي ببدعة، لكان في ذلك تضييعٌ لكثير من أحاديث السنة التي رواها أهل الصدق ممن تلبّس ببدعة أو أخطأ باجتهاد.

٥ إخراجه عن رواة وصفوا بالاختلاط



- الأصل فيما أخرجه الإمام البخاري عمن وصف بالاختلاط أنه أخرجه من رواية الرواة الذين رووا عن المختلط قبل الاختلاط في الغالب، وأنه من صحيح حديثه.
- أن جرح الراوي بالاختلاط لا يعني اطراح حديثه جملة، ولا تضعيف مروياته على الإطلاق؛ وذلك لأن الأئمة يميزون مرويات الراوي المختلط إما بالمتابعة، أو بقرائن تدل على صحة رواية معينة.

٦ إخراجه عن رواة وصفوا بالتدليس

- أن مجرد العنعنة لا تعل حديث المدلس الثقة، إلا في حالة وجود التدليس حقيقة، أو في حالة وجود علة في المتن أو الإسناد، وهذا الذي مشى عليه الإمام البخاري، وهو منهج الأئمة في التعامل مع مرويات المدلس.
- أنه على القول الذي ذهب إليه كثير من العلماء في عدم قبول ما رواه المدلس إلا ما صرح فيه بالسماع، فإن ما يوجد في صحيح البخاري (خاصة) من ذلك لا ينقص شيئا من قيمة الصحيح، ولا من صحة أحاديثه.



::: الفصل الخامس :::

الشبهات المثارة على وقوع التعارض بين أحاديث الصحيح وبين غيرها



وجود أحاديث تعارض القرآن الكريم

الأصل أنه لا يوجد حديث صحيح ثابت عن النبي يعارض محكمات القرآن معارضة صريحة، ومن ظن وجود شيء من هذا التعارض، فإما أن يكون الحديث غير صحيح، وإما أن يكون الفهم غير سليم.

أن اعتبار معارضة الحديث للقرآن مقياسا للقبول والرد، ليس صحيحا؛ لأن ذلك يفضي إلى قبول الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة إذا وافقت نص القرآن، كما أن مخالفة الحديث النبوي للقرآن لا تدل على ضعف الحديث، لكون السنة تستقل بالتشريع.

٢ وجود أحاديث تعارض أحاديث أخرى صحيحة

أنه لا يمكن وقوع التعارض الحقيقي بين الأحاديث الصحيحة بحال من الأحوال، وإذا وجد حديث يتعارض في ظاهره مع حديث آخر، فإن مرد ذلك قصور فهم الناظر وإدراكه.

وأن العلماء مُقرَون بوجود نوع تعارض بين الأحاديث الصحِيحة، وهذا التعارض يقع بين الناسخ والمنسوخ، وبين العام والخاص، وبين المطلق والمقيد.

وأن هذا النوع من الاختلاف قد يقع في أحاديث صحيح البخاري، ويُنبه الإمام على ذلك.

وأن العلماء وضعوا قواعد عامة في التعامل مع نصوص الأحاديث المتعارضة في الظاهر، وهي كما يلي:

- إذا أمكن معرفة الناسخ والمنسوخ، وجب المصير إلى الأخذ بالناسخ، وترك المنسوخ.
- إذا لم يمكن الوقوف على الناسخ، فيعمل بالجمع بين الدليلين.
- إذا لم يمكن الجمع، عُدل إلى الترجيح بين الدليلين ويندر في الأدلة الشرعية وجود دليلين متعارضين، تعذر العلم بالنسخ فيهما، أو تعذر الجمع بينهما.

وأن التصحيح من قبل إمام من أئمة الحديث يلزم منه صحة الحديث سندا ومتنا، وانتفاء مناقضته لما هو ثابت في الكتاب أو السنة، وقد ضعف الإمام البخاري مرويات كثيرة بسبب معارضتها الصريحة للأحاديث الصحيحة.

٣ وجود أحاديث تنافي العقـل والعلم الحـديث

أن المرجع في نقد الأحاديث ومعرفة وقوع التعارض بينها وبين العقل هم أئمة الحديث، الذين هم أعلم الناس بقواعد هذا العلم وأصوله، وأعرف الخلق بأحوال النبي وأخباره وسيرته، وأنه لا يعتبر رأي من كان أجنبيًا عن علم الحديث والاختصاص به.

أنه لا يوجد مثال صحيح صريح وقع فيه التعارض بين حديث في أحد الصحيحين وبين العقل والعلم الحديث، بل إن كل الأمثلة التي يستدل بها بعضهم على وقوع هذا التعارض مبنية على سوء الفهم، وخطأ في التطبيق.



إعْلاءُ البُخَاري
تثبيت مكانة الإمام البخاري وصَحيحه
من خلال رد الشبهات حولهما